



## مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة

اسم الكاتب: أ. سليمان سليمان الديب، د. حازم احمد محمد فراونة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1685>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 17:11 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



# **أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة\***

**\*أ. سليمان سلامة سليمان الديب**

**د. حازم احمد محمد فروانة\*\***

---

\*تاریخ التسليم: 4/4/2016م، تاریخ القبول: 10/1/2017م.

\*\*محاضر / جامعة فلسطين / غزة.

\*\*\*أستاذ مساعد / جامعة فلسطين / غزة.

institutions. The most affected variables were supervision legislation and laws, followed by administrative and technical competencies, followed by autonomy, and lastly, tools and techniques of modern supervision.

The study concludes several recommendations as follows, the need to provide incentives for those working in the field of supervision of civil institutions, and conducting trainings and workshops for the staff by the ministry of interior to raise their efficiency and improve their ability to supervise civil institutions.

**Keywords:** Imposed Control, Ministry of Interior, the Civil Society Organizations, Gaza Strip

## مقدمة:

خظى المؤسسات الأهلية باهتمام كبير، لما تلعبه من دور مهم في المجال التنموي. تشكل المؤسسات الأهلية في فلسطين جزءاً مهماً من مركبات المجتمع الفلسطيني. ومكوناً رئيساً من مكونات البنية التنظيمية له، لما لها من دور مهم في عملية التنمية في فلسطين. ونظراً لدورها الهام والمؤثر في المجتمع الفلسطيني. فإن هذا يستلزم من المؤسسات الأهلية أن تقوم بواجبها ومسئولياتها تجاه القضية الفلسطينية. وتلك المسؤولية تتطلب المشاركة الفعلية في عمليات الإغاثة والتنمية والالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة والمساءلة لتحقيق أكبر قدر من خدمة المواطن. ولمنع الانحراف وضمان تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية. وتأتي أهمية الرقابة والمساءلة خاصة أن الكثير من الدول والمؤسسات المناحة تعامل فقط مع مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتنفيذ البرامج الإنمائية والإغاثية وغيرها مما زاد من حجم موارد تلك المنظمات . وبالتالي زيادة مسئوليياتها وواجباتها تجاه المجتمع ( شرف. 2005 ، ص3). وتتنوع أشكال الرقابة على المؤسسات الأهلية، فمنها داخلية، وأخرى خارجية وغيرها. وما يهمنا في دراستنا هو الرقابة الخارجية المفروضة من وزارة الداخلية.

## مشكلة الدراسة:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

﴿ ما أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة؟ باعتبار أن وجود رقابة فاعلة تستطيع من خلال تقديم تقارير تكشف نواحي الضعف والخلل في أداء تلك الإدارات بكل موضوعية

## ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على المنظمات الأهلية في قطاع غزة. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. لمناسبة هذا المنهج مثل هذا النوع من الدراسات. وقد تكون مجتمع الدراسة من موظفي الرقابة على المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية. وقد استخدم الباحث طريقة المصور الشامل لصغر حجم المجتمع. واستخدم الاستبانة أداة جمع البيانات، حيث تم توزيع (40) استبانة على مجتمع الدراسة. وقد تم استرداد (35) استبانة بنسبة استرداد (87%).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتغيرات الدراسة على أداء المنظمات الأهلية. وكان أكثرها تأثيراً متغير التشريعات والقوانين الرقابية. يليها الكفاءات الإدارية والفنية. والاستقلالية. وآخرها أدوات واساليب الرقابة الحديثة.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات، أهمها: ضرورة تقديم حواجز للعاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية. وعقد دورات من قبل وزارة الداخلية للموظفين. بغرض رفع كفاءة الموظفين وتحسين قدرتهم على التعامل في الأعمال الرقابية على المؤسسات الأهلية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة، وزارة الداخلية، أداء المؤسسات الأهلية، قطاع غزة

## *The Impact of the Imposed Control by the Ministry of Interior on the Performance of Civil Society Organizations in Gaza Strip*

### **Abstract:**

*The study aims to identify the impact of the imposed control by the Ministry of the Interior on the civil society organizations in Gaza Strip.*

*The researchers used the descriptive and analytical approach for its suitability with the study. The population of the study consists of supervisors of the civil institutions at the Ministry of Interior. The researchers uses comprehensive confining method given the size of the sample. The study uses a questionnaire as a tool for collecting data, 40 questionnaire papers were distributed, 35 of which were filled and obtained back, constituting 87% of papers.*

*The study result finds a positive impact of the study variables on the performance of the civil*

الداخلية في قطاع غزة من أهم الجهات التي تقوم بهذا الدور الرقابي.

### أهداف الدراسة:

1. التعرف على أثر الرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.
2. التعرف على أثر التشريعات والقوانين التي تفرضها وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.
3. التعرف على أثر الكفاءات الإدارية والفنية لموظفي الرقابة في وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.
4. التعرف على أثر توفر أساليب وأدوات رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.
5. التعرف على أثر تمنع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.

### متغيرات الدراسة:

- المتغير التابع: أداء المؤسسات الأهلية.
- المتغيرات المستقلة: التشريعات والقوانين المطبقة، والكفاءات الإدارية والفنية، وأدوات وأساليب الرقابة الحديثة، واستقلالية موظفي الرقابة.

### حدود الدراسة:

- الحد المكاني: وزارة الداخلية في غزة.
- الحد الزمني: 2016
- الحد الموضوعي: أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.
- الحدود البشرية: موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية في وزارة الداخلية في غزة.

### الاطار النظري:

#### تعريف الرقابة:

تعرف الرقابة بأنها ذلك النشاط الإداري الذي يسعى إلى التحقق من كفاءة استغلال موارد المنظمة، وتحقيق أهدافها (كشك، 2003، ص 283). وتعرف أيضاً بأنها التتحقق من كل شيء قد تم طبقاً للخطة التي اتخذت والأوامر التي

وشفافية في تقويم الأداء. ومن ثم تحسين أداء تلك الأدارات.

وبنـثـق من السـؤـال الرـئـيسـ السـابـقـ الأـسـئـلـةـ الفـرـعـيـةـ التـالـيـةـ:

- هل هناك أثر للرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في غزة من خلال التشريعات والقوانين التي تفرضها الوزارة؟
- هل هناك أثر للرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في غزة من خلال الكفاءات الإدارية والفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية؟
- هل هناك أثر للرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في غزة من خلال توفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى الوزارة؟
- هل هناك أثر للرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في غزة من خلال تمنع موظفي الرقابة في الوزارة بالاستقلالية؟

### فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى  $\alpha \leq 0.05$  بين أداء المؤسسات الأهلية، والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى  $\alpha \leq 0.05$  بين أداء المؤسسات الأهلية، وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية.
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى  $\alpha \leq 0.05$  بين أداء المؤسسات الأهلية، وتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية.
4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى  $\alpha \leq 0.05$  بين أداء المؤسسات الأهلية، وتمنع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية.

### أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في كونها تتعرض لموضوع غاية في الأهمية خصوصاً للمجتمع الفلسطيني وهو أداء المؤسسات الأهلية التي لها دور كبير في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني. وتبعد أهمية الموضوع في الرقابة على هذه المؤسسات حتى تساعدها على القيام بواجباتها دون حيد أو ميل عن الهدف التي تقوم به، ووزارة

4. يجب أن تتم ممارسة الرقابة في الوقت المناسب والمحدد للقيام بها.
5. يجب حشد الكفاءات المتميزة للقيام بعمليات تقييم الأداء.
6. يجب أن يكون القصد من الرقابة إيجابياً بحيث يشمل على تصحيح الأخطاء ومنع تكرارها.
7. أن يكون نظام الرقابة على الأداء اقتصادياً، بحيث يتنااسب مع التكلفة والوقت والجهد المبذول مع المنفعة ل توفير نظام المراقبة مع الفوائد الناجمة من تطبيقه.

## **أنواع الرقابة من حيث الجهة المسؤولة التي تتولى**

### **عملية الرقابة:**

#### **أ- رقابة داخلية:**

هي تلك الرقابة التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها على الوحدات التي تتبع لها. إذ إن رقابة الوزير على وزارته، أو على الدوائر والهيئات والمؤسسات التابعة لها تعد رقابة داخلية. إذ إن جميع الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لمتابعة أعمالها الداخلية، لتصحيح الأعمال الخاطئة منها، وتقدير الأعمال المنجزة، وتحديد الانحرافات بوسائل وإجراءات تهدف من خلالها إلى حماية أصولها ومتلكاتها. للتأكد من صحة بياناتها، وذلك من أجل رفع الكفاءة الانتاجية في المؤسسة وتحقيق أهدافها (الكفراري، 2000، ص 25).

#### **ب- رقابة خارجية:**

هي تلك الرقابة التي تمارسها الجهات التي لا تتبع للسلطة التنفيذية، وتتمثل برقابة السلطة التشريعية، وتكون في شكل أجهزة رقابة متخصصة تتبع البرلمان، مثل رقابة ديوان المحاسبة، والرقابة القضائية التي تنظر في الشكاوى التي ترد بحق الموظفين واتخاذ قرارات مناسبة لتصويت القرارات غير المشروعة (الشيخ سالم وآخرون، 2009، ص 257).

وهذا النوع هو مجال دراستنا حيث يتناول الرقابة الخارجية من قبل وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية.

### **ماهية المؤسسات الأهلية:**

هي عبارة عن منظمات خاصة غير ربحية وغير حكومية، وتتمتع بصفة قانونية مستقلة، وتهتم بالمساهمة في تحقيق أهداف الصالح العام (موسى، 2008). وقد بدأ ظهورها بشكل بارز منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي في معظم دول العالم التي شهدت تغيراً

أعطيت والمبادئ التي أرسى. بهدف توضيح الأخطاء والانحرافات حتى يمكن تصحيحها وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى (اللوزي، 2002، ص 128)، كما تعرف على أنها (التحقق من أن ما يحدث يطابق الخطة المقررة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة) (السيد عبد الموجود، 2003، ص 178).

إضافةً إلى ما تقدم فإن الرقابة بالمفهوم الحديث لا تعني فقط بالتنفيذ الحالي والسابق، أي أنها لا تعنى بالنظر إلى الوراء فقط، بل إنها معنية بالكشف عما يمكن وقوفه من انحراف قبل حدوثه، وهنا تبرز قدرات المدير في رؤية المستقبل بشكل واضح، والتنبؤ بما يمكن حدوثه، وتنبيه المسؤولين لاتخاذ التدابير الملائمة لوضع الحلول للانحرافات الممكنة المحظوظ لاحقاً (حرب، 2000، ص 129).

### **أهمية الرقابة:** (الصحن، 2002، ص 339)

1. وجود فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطط، والوقت الذي يتم فيه التنفيذ، ونتيجة الفجوة الزمنية قد تحدث ظروفًا غير متوقعة تسبب انحرافاً عن الأداء المرغوب فيه، وتعمل الرقابة على كشف هذا الانحراف، وتحديد أسبابه واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته ومنع تكرار حدوثه.
2. عادةً ما تختلف أهداف التنظيم عن أهداف الأفراد العاملين داخل التنظيم، فتوقعات الأفراد وأهدافهم الشخصية قد تتعارض مع أهداف المؤسسة. ومن ثم فإن الرقابة الفعالة تسعى إلى ضمان أن عمل الأفراد موجه في الأساس وفي المقام الأول نحو تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة، والنظام الرقابي الفعال هو الذي يحقق المواءمة بين هذين النوعين من الأهداف حتى يقلل من الصراعات والنزاعات بين الأفراد والمؤسسة.
3. إضافةً لذلك فإن أهمية الرقابة تبع من كونها توفر المعلومات والبيانات الموثوقة الازمة لحاجة متخذى القرارات، كما أنها تمكن من تقويم الخطط والسياسات ومدى ملاءمتها لتحقيق أهداف المنظمة.

**المصادر الواجب توافرها في نظام الرقابة على الأداء:** (Druker, 2005, p495)

1. يجب أن يتناسب ويتواءم نظام الرقابة مع طبيعة نشاط المؤسسة وحجمها وظروف العمل فيها.
2. يجب أن يتميز نظام الرقابة بالسهولة والوضوح والبساطة في الهدف والأسلوب والمعيار ونظام التبليغ عن الانحرافات أو الخلل عند اكتشافه.
3. ينبغي أن يتمتع نظام الرقابة على الأداء بالمرونة، وأن تكون الوسائل الرقابية قابلة للتطوير والتعديل.

أثر الرقابة المالية لديوان الحاسبة على أداء دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الرقابة المالية لديوان الحاسبة على أداء ضريبة الدخل والمبيعات. وبيان ذلك من خلال زيادة رفد الخزينة بالإيرادات، وذلك من وجهة نظر الكادر الرقابي في ديوان الحاسبة والعاملين في المراقبات الميدانية. وقد قام الباحث بتابع المنهج الوصفي التحليلي في دراسته على مجتمع الدراسة المكون من (389) مدققاً. وقام بتصميم استبانة خاصة لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة عشوائية تتكون من (125) مدققاً، أعاد منها (118)، وقد تم استبعاد (6) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل. وبذلك خضعت للتحليل (112) استبانة بما شكل ما نسبته (95%). واستخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال برنامج spss.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود تأثير إيجابي لتغيرات الدراسة المستقلة على زيادة رفد الخزينة بالإيرادات، وكان أكثرها تأثيراً متغير الكفاءات الإدارية والفنية الموجودة في الديون. وأقلها أدوات وأساليب الرقابة الحاسبة التي يمارسها الديوان.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات، أهمها: إقرار نظام الموافز المالية التي تشمل العلاوات الاستثنائية، وترقيات الموظفين. وتحسين ظروف العمل المختلفة الخاصة بمدققي الديوان بما يعمل على استقطاب من يتتوفر فيهم المهارات والمؤهلات المطلوبة. واقتراح العمل على إيقاع موظفين دائمين من ديوان الحاسبة في مديريات ضريبة الدخل والمبيعات جميعاً.

2. دراسة (ذكرى، 2013)

مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان الحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات والشركات العامة.

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى بيان مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان الحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات والشركات العامة. وقام الباحث بتابع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمعية حقائق متصلة بالموضوع. والعمل على اخضاعها للتحليل. ولغرض جمعية بيانات الدراسة تم استخدام أسلوب الاستبانة. وقام الباحث بالتركيز على المراجعين العاملين بديوان الحاسبة بمدينة طرابلس. وكان أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أن هناك تطوراً وفاعلية في قوانين وتشريعات ديوان الحاسبة في محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات والمؤسسات العامة. وأن من أكثر العوامل التي تزيد من الفساد المالي في الشركات والمؤسسات

واهتماماً واضحاً في المنظمات غير الحكومية، أو ما يسمى بالمؤسسات الأهلية.

وقد ازداد دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية خاصة في قطاع غزة، بعد الأوضاع الصعبة التي يحياها شعبنا الفلسطيني منذ عام 2006 والمصارح الجائر.

وتصنف المؤسسات الأهلية إلى: (مركز التميز للمؤسسات غير الحكومية)

1. الجمعيات الخيرية والتعاونية.
2. المنظمات الجماهيرية.
3. المؤسسات والمنظمات التنموية.
4. المراكز ومؤسسات البحث والاعلام وحقوق الانسان.
5. مؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة.

### رقابة وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية:

تعد وزارة الداخلية الفلسطينية صاحبة الحق في تسجيل وترخيص المؤسسات الأهلية في فلسطين. إضافة إلى حقها الطبيعي في متابعة ومراقبة عمل تلك المؤسسات للتأكد من التزامها بالقوانين والتعليمات المنظمة لعمل وأداء تلك المؤسسات. وهذا يعطيها صلاحيات تؤهلها لاتخاذ إجراءات رقابة وقائية تتعلق بالمؤسسات الأهلية خول دون إساءة الاستغلال من قبل القائمين على تلك المؤسسات تمثل في الآتي:

- A- الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الداخلية لفتح أي حسابات مصرافية للمؤسسة. وجعل التوقيع على المعاملات المصرافية لاثنين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة. وذلك لمنع انفراد عضو واحد بالعمليات المالية. ومنع فتح حسابات مصرافية سرية.
- B- ختم واعتماد دفاتر سندات القبض من وزارة الداخلية قبل البدء بتحصيل الإيرادات. وذلك لضمان عدم التلاعب في تلك السندات واستبدالها.
- C- اشتراط موافقة وزارة الداخلية على جمع التبرعات وخاصة من الخارج.

إضافةً إلى ذلك تمارس وزارة الداخلية الإجراءات الرقابية الأخرى المتعلقة بفحص السجلات المالية. والتحقق من صحة التقارير المالية والإدارية

### الدراسات السابقة:

#### أولاً/ الدراسات العربية:

1. دراسة (حميدان، 2015)

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ضعف النظام الرقابي في الكلية نتيجة لغموض محاوره، وكيفية تطبيقه.
- وجود قصور في أداء إدارة الكلية التي توكل لها عملية متابعة وتقدير أداء الأستاذ.

ومن أهم توصيات الدراسة:

- ضرورة وجود نظام رقابي من قبل إدارة الكلية يتواافق وتطلعات الأستاذ بالدرجة الأولى، ويسهم ولو بالشيء القليل في رفع وتحسين مستوى الأداء لديه.
- تكوين بجانب متخصصة توكل لها مهمة تصميم الهيكل الرقابي، تنظيماته، وإجراءاته، والإشراف على تطبيقه وجعله مفهوم واضح من قبل الأساتذة.

### ثانياً/ الدراسات الاجنبية:

1. دراسة (Kayrak, 2008)

Evolving Challenges for Supreme Audit Institutions in Struggling with Corruption

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد في تركيا. وخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن مشاركة الأجهزة العليا للرقابة التي لها مراقبة مالية أمر ضروري لمكافحة الفساد لما لها من دور في تعزيز المسائلة والشفافية في الرقابة، لاسيما أن الإدارة العليا للرقابة كان لها الدور الأكبر في اكتشاف الكثير من حالات الفساد الموجودة في الشركات والمؤسسات العامة. وتوصل الباحث في دراسته إلى بيان أهمية الدور التي تلعبه الرقابة بالحد من الفساد واكتشاف الأخطاء الموجودة في الشركات.

2. دراسة (Back, 2003)

Continuous Monitoring of Enterprise Application Risk

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية المراقبة وضرورة تغيير طريقتها حسب التغيرات التي تطرأ على أعمال الشركة للشركات السياحية في نيوزيلندا وظروفها الاقتصادية. وهدفت أيضاً إلى التعرف إلى أنواع الخطأ التي يمكن مواجهتها في عملية الرقابة. وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:

إن اتباع أسلوب الإدارة بالاستثناء أفضل أسلوب إداري للرقابة على عمليات الشركات المعقدة. تصبح الرقابة أكثر أهمية مع زيادة سرعة تطور الشركة وعملياتها وتصبح أكثر تكاملاً.

العامة هو عدم متابعة تحصيل الضرائب والرسوم وسائر الإيرادات العامة. ونتيجة لهذه الدراسة أوصى الباحث بأمور من أهمها: يجب تبني المعايير الدولية للرقابة الحكومية، وذلك لرفع كفاءة رقابة الديوان، ومواكبة التطورات الحديثة في مجال الرقابة الحكومية. ورفع كفاءة العاملين في ديوان المحاسبة الليبي.

3. دراسة (الدوسرى, 2011)

Aثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. شمل مجتمع الدراسة المدققين في ديوان المحاسبة الذين يمارسون المهام الرقابية والتدقيق على أعمال المؤسسات العامة في الكويت. أما العينة فتكونت من (72) مدققاً يمارسون أعمال الرقابة والتدقيق على المؤسسات المشمولة بالدراسة. وقد اعتمد الباحث على مصدرين رئيسيين لجمع المعلومات والبيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة، وللتشریعات النافذة والمطبقة بالديوان. وللأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها مدققو الديون. ولل濂فقات الإدارية والفنية القادرة على إنجاز الرقابة، وللدورات التدريبية للمدققين في الديوان.

ومن أبرز التوصيات التي قدمها الباحث: توفير وتفعيل الانظمة واللوائح والتعليمات الازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات العامة.

وضرورة اهتمام الإدارة العليا بديوان المحاسبة بتنقسي أحد ثأساليب الرقابة على الأداء، واستخدام الأساليب الاحصائية لاستخلاص المعلومات الرقابية التي تساعد في تصحيح الانحرافات في مسار انشطة المؤسسات العامة.

4. دراسة (بصدق و عطاب, 2010)

Aثر الرقابة الإدارية على الأداء الوظيفي. دراسة حالة الأستاذ الجامعي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة الإدارية على أداء الأستاذ الجامعي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية. واستخدم الباحث النهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة جمع البيانات. حيث تم توزيع الاستبيان على عينة قصيدة حجمها (30) مفردةً، وتم استرجاع (24) استبياناً.

**حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة لاختبار صدق الاتساق الداخلي** قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمجال نفسه وحصل الباحث على مصفوفة الارتباط التالية:

جدول رقم (1)

Sig	معامل الارتباط	البعد
0.00	0.765 (**)	التشريعات والقوانين الرقابية
0.000	0.884 (**)	الكافاءات الإدارية والفنية
0.000	0.774 (**)	أدوات وأساليب الرقابة الحديثة
0.000	0.706 (**)	الاستقلالية

\*\* دالة عند مستوى 0.01 \* دالة عند مستوى 0.05 // غير دالة إحصائية

يتضح من الجدول (1) وجود علاقة طردية قوية عند مستوى دالة 0.01 بين المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، وبين المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والمجال الثالث والدرجة الكلية، والمجال الرابع والدرجة الكلية حيث أن كل منها sig (مستوى الدالة) أقل من  $\alpha = 0.01$ .

#### ثانياً: الثبات:

بعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة، فهو يعطي اتساقاً في النتائج عندما تطبق الأداة مرات عدّة، ولحساب قيم معامل ثبات الأداة قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة بلغت (40) من موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية في وزارة الداخلية في غزة، وتم حساب قيم معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول رقم (2)

قيمة معامل ألفا كرونباخ لمجالات الدراسة

الثبات	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ	المجال
0.617	5	التشريعات والقوانين الرقابية	
0.801	5	الكافاءات الإدارية والفنية	
0.656	5	أدوات وأساليب الرقابة الحديثة	
0.715	5	الاستقلالية	
0.697	20	المجموع	

يوضح الجدول السابق أن محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات كافية لأغراض تطبيق الأداة حيث بلغ الثبات العام للأداة (0.697).

#### تطبيقات أداة الدراسة وجمعها:

قام الباحث بتطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام 2015/2016 حيث قام بتوزيع أداة الدراسة

#### التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات أثر الرقابة المالية أو الإدارية على الأداء كدراسة (حميدان، 2015)، (الدوسيري، 2011)، (وصدق وعطا، 2010)، بينما تناولت بعض الدراسات أثر الرقابة على مكافحة الفساد كدراسة (ازكري، 2013)، (Kayrak, 2008)، كما تناولت بعض الدراسات تطوير وتقويم النظام الرقابي كدراسة (Back, 2003).

تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في منهج الدراسة حيث استخدمت المنهج الوصفي. وما يميز هذه الدراسة تناولها لموضوع أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية، كما أن مجتمع الدراسة لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

#### مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية في وزارة الداخلية في غزة.

#### الأساليب الإحصائية:

تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج spss وقد تم عن طريق البرنامج الإحصائي حساب ما يلى :

1. التكرارات والنسبة المئوية.
2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
3. معادلة ألفا كرونباخ.
4. معاملات بيرسون.
5. اختبار T.test.
6. اختبار خليل التباين الأحادي .

#### صدق الأداة:

**صدق المحكمين** : عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقها، حيث رأى بعض المحكمين إضافة بنود، ورأى الآخر الإبقاء على الاستبانة كما هي وفي ضوء آرائهم تم تعديل فقرات الاستبانة حيث تكونت بعد التعديل من (20) فقرة موزعة على (4) محاور.

#### صدق الاستبانة:

**الاتساق الداخلي**: تم التحقق من صدق الاتساق من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الاستبانة والمجال الكلي، وكل فقرة من فقرات المجال، والدرجة الكلية للمجال بواسطة برنامج SPSS.

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس		21	60
دراسات عليا		2	5.7
المجموع		35	100.0

يبين جدول (4) توزيع العينة حسب متغير المؤهل العملي. حيث تبين أن ما نسبته (5.7%) من أفراد العينة توجيهي فأقل، و (28.5%) من العينة دبلوم، و (%)60% بكالوريوس أما الدراسات العليا فكانت نسبتهم (%5.7) فقط.

جدول رقم (6)

توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات		4	11.4
من 3 إلى أقل من 6 سنوات	عدد	4	11.4
من 6 إلى أقل من 10 سنوات	سنوات	16	45.7
10 سنوات فأكثر	الخبرة	11	31.4
المجموع		35	100.0

يبين جدول (6) توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة. حيث تبين أن ما نسبته (11.4%) من أفراد العينة من أقل من 3 سنوات، و (11.4%) من العينة من 3 إلى أقل من 6 سنوات و(%)7.54% من 6 إلى أقل من 10 سنوات، أما أكثر من 10 سنة فنسبتهم (31.4%).

جدول رقم (7)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
موظف		61	45.7
رئيس قسم		7	20.0
مدير دائرة	المسمى الوظيفي	8	8.22
مدير عام		4	4.11
المجموع		53	100.0

يبين جدول (7) توزيع العينة حسب متغير المسمى الوظيفي. حيث تبين أن ما نسبته (45.7%) من أفراد العينة من الموظفين، و (20.0%) من العينة رؤساء أقسام و(%)22.8% من مدير دائرة، أما المديرون العاملون فنسبتهم (.11.4%).

### أداة الدراسة:

اتبعـت الـدراسـة المـنهـج الوـصـفي التـحلـيلي فـقد اخـتـارـ البـاحـثـ الاستـبـانـةـ أـداـةـ لـجـمـعـ الـبـيـانـاتـ. وـاستـطـلـاعـ آرـاءـ مـوظـفـيـ الرـقـابـةـ عـلـىـ المؤـسـسـاتـ الأـهـلـيـةـ فـيـ وزـارـةـ الدـاخـلـيـةـ فـيـ غـزـةـ لـاعـتـبارـاتـ مـنـهـاـ :

(40) نسخة وقامت باستعادة (35) منها تم خليلها إحصائياً عن طريق برنامج (spss).

### مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي الرقابة على المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية وعددهم (40) موظفاً، وتم استخدام طريقة المحصر الشامل لصغر حجم مجتمع الدراسة.

### عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية تمثل جزءاً من مجتمع الدراسة عددها (35).

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
ذكر		30	85.7
أنثى		5	14.2
المجموع		35	100.0

يبين جدول (3) توزيع العينة حسب متغير الجنس، حيث تبين أن أفراد العينة من الذكور نسبتهم (85.7%)، بينما (14.2%) من الإناث.

جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة		2	5.7
من 25 إلى أقل من 30		6	17.1
من 30 إلى أقل من 35 سنة		11	31.4
من 35 إلى أقل من 40 سنة		6	17.1
40 سنة فما فوق		10	28.5
المجموع		35	100.0

يبين جدول (5) توزيع العينة حسب متغير العمر، حيث تبين أن ما نسبته (5.7%) من أفراد العينة أقل من 25 سنة، و (17.1%) من العينة من 25 إلى أقل من 30، و (31.4%) من 30 إلى أقل من 35 سنة، و (28.5%) من 35 إلى أقل من 40 سنة، و (11.4%) من 40 سنة فما فوق.

جدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العملي (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
توجيهي فأقل		2	5.7
دبلوم		10	28.5

## تحليل النتائج وتفسيرها

تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام للحصول على نتائج الدراسة. (SPSS) برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية التي سيتم عرضها في من خلال تفسير وتحليل النتائج. حيث قمنا باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، والرتب. من أجل الإجابة على التساؤلات التالية.

### اختبار التوزيع الطبيعي:

يستخدم الاختبار لمعرفة إذا كانت بيانات متغير معين تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، والاختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات البارامترية (المعلمية) تشترط توزيع البيانات طبيعياً أو أن يكون حجم العينة كبيراً بما فيه الكفاية.

إذا كان حجم العينة أكبر من أو يساوي 50 يستخدم اختبار كولموجروف - سمرنوف (kolmogorov-smirnov). أما إذا كان حجم العينة أقل من 50 نستخدم اختبار شبيرو-ويلك (shapiro-wilk). لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ ويستخدم في حالة أن يكون حجم العينة أقل من 50 مفردة، وهو اختبار ضروري؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وإن لم يكن التوزيع طبيعياً يمكن استخدام الاختبار البارامترية) مان وتنى لعينتين مستقلتين). واختبار كروسكال - والـs Kruskal Wallis Test للعينات التي عددها أقل من (30) ويوضح الجدول رقم (9) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية (T-test لعينتين مستقلتين) (والاختبار خليل التباين الأحادي).

1. توفر الإحساس بعدم معرفة الشخصية بالنسبة للمستجيب.

2. ملائمة الاستبانة لموضوع الدراسة في استطلاع آراء أفراد مجتمع الدراسة حول أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة

3. ملائمة الاستبانة لطبيعة الدراسة من حيث توفر الوقت والجهد والمكان والإمكانات والمنهج المستخدم. ومن أجل الوصول بهذه الاستبانة إلى الصورة التي جعلها مناسبة لتحقيق الأهداف المنوطة بها فقد تم إتباع الإجراءات التالية :

1. اللقاء ببعض موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية في وزارة الداخلية في غزة لمعرفة وجهة نظرهم حول أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.

2. اطلع الباحث على عدد من الدراسات والبحوث والأدب ذات الصلة بموضوع الدراسة. وفي ضوء القراءات الخارجية، فقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية (20) فقرة ملحق رقم (3) ويوضح الجدول التالي توزيع فقرات الاستبانة في صورتها النهائية:

جدول رقم (8)  
توزيع فقرات الأداة في صورتها النهائية على محاور الدراسة

ال مجال	عدد الفقرات
التشريعات والقوانين الرقابية	5
الكفاءات الإدارية والفنية	5
أدوات وأساليب الرقابة الحديثة	5
الاستقلالية	5
المجموع	20

جدول رقم (9)

البيان	التحليل	درجة الحرية	مستوى الدلالة	التحليل	درجة الحرية	مستوى الدلالة	اختبار كولموجروف - سمرنوف	اختبار شابيرو - ويلك
المتوسط الكلي	0.189	30	0.008	0.957	30	0.265	5	5

الأمر الذي يحقق شروط استخدام اختبار t للفرق بين متوسطي مجموعتين مستقلتين.

### تحليل مجالات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة

أولاً/ تحليل المحور الأول، (التشريعات والقوانين الرقابية): تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور (التشريعات والقوانين الرقابية). وقد تم استخدام اختبار T

بالنظر لمستوى الدلالة في العيناتجد أنه غير دال حيث إنه أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفرى بوجود توزيع انتدالى في الدرجة الكلية للاستبانة، ونرفض الفرض البديل في عدم وجود توزيع انتدالى . وبالتالي يمكن استخدام t-test البارامטרי بسبب انتدالية توزيع الدرجات في كل من المجموعات، ولأن عدد أفراد العينة أقل من 50 فرداً.

لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. أم زادت أو قلت عن ذلك.

وللحصول على ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية :

جدول رقم (10)  
يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للتشریعات والقوانين الرقابية

الرتبة	القيمة الاحتمالية Sig	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	M
1	0.000	10.140	86	0.70221	4.3000	يتتوفر لدى وزارة الداخلية سلطة تمكّنه من الرقابة على أداء المؤسسات الأهلية.	
2	0.000	10.790	84.67	0.62606	4.2333	التشریعات والقوانين الرقابية المفروضة من قبل وزارة الداخلية واضحة وسهلة التطبيق.	
3	0.000	13.814	88.67	0.56832	4.4333	يحق للوزارة من خلال القوانين والتشریعات إعادة النظر والتدقيق في الملفات والسجلات الخاصة بالمؤسسات الأهلية.	
4	0.000	7.663	83.33	0.83391	4.1667	توجد قوانين تعطي الحق للوزارة باتخاذ العقوبات الخاصة بحق المخالفين من المؤسسات الأهلية في حال عدم استجابتهم لاستفسارات موظفي الوزارة.	
5	0.000	10.933	86	0.65126	4.3000	توجد قوانين وتشريعات واضحة تبين العلاقة بين وزارة الداخلية والمؤسسات الأهلية.	
	0.000	7.094	85.734	0.66919	3.8667	جميع الفقرات	

يساوي 85.734 %. قيمة اختبار T تساوي 7.094 . وأن القيمة الاحتمالية sig = 0.000 . لذلك يعد محور (التشريعات والقوانين الرقابية) دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 . مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 . وهذا يعني أنها بدرجة موافق على هذا المجال.

**ثانياً/ تحليل المحور الثاني، (الكافاءات الإدارية والفنية):**  
تم اختيار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور (الكافاءات الإدارية والفنية). وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. أم زادت أو قلت عن ذلك.

وللحصول على ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية :

أشارت نتائج الدراسة أن التشريعات والقوانين الرقابية بلغت (85.734%). وهو مستوى موافق بدرجة موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (10) يتضح أن :

- أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (3). والتي نصت على (يحق للوزارة من خلال القوانين والتشریعات إعادة النظر والتدقيق في الملفات والسجلات الخاصة بالمؤسسات الأهلية) والتي نسبتها (88.67%). ويتبّح أن الفقرة رقم (4). وهي (توجد قوانين تعطي الحق للوزارة باتخاذ العقوبات الخاصة بحق المخالفين من المؤسسات الأهلية في حال عدم استجابتهم لاستفسارات موظفي الوزارة). واحتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (83.33%) من حيث التشريعات والقوانين الرقابية.

- وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.8667 . وأن المتوسط الحسابي النسبي

جدول رقم (11)  
يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للكفاءات الإدارية والفنية

الرتبة	القيمة الاحتمالية Sig	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	M
1	0.000	7.577	82.67	0.81931	4.1333	يتتوفر في وزارة الداخلية الكفاءات الإدارية والفنية المؤهلة للقيام بمهامها الرقابية على أكمل وجه.	
2	0.000	7.878	80.67	0.71840	4.0333	يتتوفر لدى موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية دراية وعلم كاف بالقوانين والتشریعات الرقابية.	
3	0.000	7.883	80	0.69481	4.0000	يمتلك موظفو الرقابة في الوزارة القدرة الكافية على التدقيق على أداء المؤسسات الأهلية واكتشاف الخلافات عند حدوثها.	

الرتبة	Sig	قيمة الاختبار	قيمة النسبي	المتوسط المعياري	المتوسط الانحراف المعياري	الفقرة	M
4	0.000	6.021	80	0.90972	4.0000	يتم عقد دورات من قبل وزارة الداخلية للموظفين. بغرض رفع كفاءة الموظفين وتحسين قدرتهم على التعامل في الأعمال الرقابية على المؤسسات الأهلية.	4
5	0.465	.740	63.33	1.23409	3.1667	تقوم الوزارة بعمل حواجز لرفع كفاءة الموظفين العاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية.	5
	0.000	7.094	77.334	0.66919	3.8667	جميع الفقرات	

يساوي 93.5%. قيمة اختبار T تساوي 7.094. وأن الفيما الاحتمالية sig = 0.000. لذلك يعد محور (الكافاءات الإدارية والفنية) دالا إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. وهذا يعني أنه بدرجة موافقة على هذا المجال.

**ثالثاً/ تحليل المحور الثالث، أدوات وأساليب الرقابة الحديثة:**  
تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور (أدوات وأساليب الرقابة الحديثة). وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. أم زادت أو قلت عن ذلك.

وللحقيقة من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية :

أشارت نتائج الدراسة أن الكفاءات الإدارية والفنية بلغت (77.334 %) وهو مستوى موافق بدرجة موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (11) يتضح أن :

- أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (1) ، والتي نصت على (يتوافر في وزارة الداخلية الكفاءات الإدارية والفنية المؤهلة للقيام بمهامها الرقابية على أكمل وجه) والتي نسبتها (77.334%). ويوضح أن الفقرة رقم (5) التي نصت على (تقوم الوزارة بعمل حواجز لرفع كفاءة الموظفين العاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية) . احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مقدارها (63.33%) من حيث الكفاءات الإدارية والفنية.

وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي جميع فقرات المجال يساوي 3.8667. وأن المتوسط الحسابي النسبي

جدول رقم (12)

يوضح المتوسط والانحراف النسبة المئوية والرتب لأدوات وأساليب الرقابة الحديثة

الرتبة	Sig	قيمة الاختبار	قيمة النسبي	المتوسط المعياري	المتوسط الانحراف المعياري	الفقرة	M
5	0.013	2.644	68.67	0.89763	3.4333	توفر الوزارة لمراقبين كل ما يلزمهم من أدوات وأساليب رقابية حديثة لكي يقوموا بعملهم على أكمل وجه.	1
4	0.006	2.984	71.33	1.04000	3.5667	يتناول موظفو الوزارة المراقبون على المؤسسات الأهلية المبررات وأساليب الرقابة الحديثة فيما بينهم.	2
2	0.000	6.911	78.67	0.73968	3.9333	تستخدم الوزارة أسلوب الرقابة السابقة واللاحقة.	3
1	0.000	8.462	82	0.71197	4.1000	يتم تسجيل كافة الأعمال التي يقوم بها موظفو الرقابة في سجلات مالية وادارية موجودة في الوزارة.	4
3	0.000	5.277	77.33	0.89955	3.8667	يستخدم المراقبون في الوزارة الحاسوب الآلي والبرامج المحوسبة أثناء قيامهم بالرقابة على المؤسسات الأهلية.	5
	0.000	7.607	75.6	0.56165	3.7800	جميع الفقرات	

- أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (4). والتي نصت على ( يتم تسجيل كافة الأعمال التي يقوم بها موظفي الرقابة في سجلات مالية وادارية موجودة في الوزارة)

أشارت نتائج الدراسة أن أدوات وأساليب الرقابة الحديثة بلغت (75.6%). وهو مستوى موافق بدرجة موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (12) يتضح أن :

يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. وهذا يعني أنه بدرجة موافقة على هذا المجال.

#### رابعاً/ تحليل المحور الرابع، (الاستقلالية):

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور (الاستقلالية). وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. أم زادت أو قلت عن ذلك.

وللحقيقة من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية:

والتي نسبتها (82%). ويوضح أن الفقرة رقم (5) التي نصت على (توفر الوزارة للمراقبين كل ما يلزمهم من أدوات وأساليب رقابية حديثة لكي يقوموا بعملهم على أكمل وجه). احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (68.67%) من حيث أدوات وأساليب الرقابة الحديثة.

وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لفقرات المجال جميعها يساوي 3.7800. وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.6 %. قيمة اختبار Tتساوي 7.607. وأن القيمة الاحتمالية sig = 0.000 ، لذلك يعد محور (أدوات وأساليب الرقابة الحديثة) دلاً إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال

جدول رقم (13)  
يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للاستقلالية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	توفر الوزارة الاستقلالية التامة للموظفين العاملين في الرقابة على المؤسسات الأهلية.	3.7667	0.93526	75.33	4.490	0.000	1
2	يقوم المراقبون بمراقبة أداء المؤسسات الأهلية مع الابتعاد عن التحيز والأمور الشخصية.	3.9333	0.69149	78.67	7.393	0.000	2
3	لا يكون لأى جهة خارجية الحق في التدخل في عمل المراقبين والتأثير عليهم.	3.8333	0.94989	76.67	4.805	0.000	3
4	يملك المراقبون السلطة التي تمكنهم من تقديم آرائهم ونتائج الرقابة، بدون خوف من إبداء آرائهم.	3.8333	0.69893	76.67	6.530	0.000	4
5	لا يؤثر معرفة المراقبين بالمؤسسات الأهلية على قراراتهم أثناء قيامهم بالرقابة عليها.	3.9333	0.82768	78.67	6.176	0.000	5
	جميع الفقرات	3.8600	0.56605	77.202	8.322	0.000	

يساوي 77.202%. وقيمة اختبار Tتساوي 8.322. وأن القيمة الاحتمالية sig = 0.000. لذلك يعد محور (الاستقلالية) دلاً إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. وهذا يعني أنه بدرجة موافقة على هذا المجال.

#### خامساً: تحليل محاور الدراسة

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحاور الثلاثة. وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. أم زادت أو قلت عن ذلك.

وللحقيقة من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية:

أشارت نتائج الدراسة أن الاستقلالية بلغت (77.202%) وهو مستوى موافق بدرجة موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (13) يتضح أن:

- أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (1) و (2). وللثانية نصت على (توفر الوزارة الاستقلالية التامة للموظفين العاملين في الرقابة على المؤسسات الأهلية). وعلى (يقوم المراقبون بمراقبة أداء المؤسسات الأهلية مع الابتعاد عن التحيز والأمور الشخصية) والتي نسبتهما (%75.33). ويوضح أن الفقرة رقم (5)، التي نصت على (لا يؤثر معرفة المراقبين بالمؤسسات الأهلية على قراراتهم أثناء قيامهم بالرقابة عليها) احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (78.67%) من حيث الاستقلالية.

وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.8600. وأن المتوسط الحسابي النسبي

جدول رقم (14)

يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجالات الدراسة

الرتبة	القيمة الاحتمالية Sig	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	M
1	.000	7.094	85.734	.66919	3.8667	التشريعات والقوانين الرقابية	1
2	.000	7.094	77.334	.66919	3.8667	الكافاءات الإدارية والفنية	2
4	.000	7.607	75.6	.56165	3.7800	أدوات وأساليب الرقابة الحديثة	3
3	.000	8.322	77.202	.56605	3.8600	الاستقلالية	4
	.000	7.52925	78.9675	0.61652	3.84335	جميع المجالات	

وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كلا من المتغيرين مقاسا بمقاييس ترتيبية.

جدول رقم (16):  
معامل الارتباط

معامل مستوى الدالة	معامل مستوى الدالة سبيرمان	المحور
أداء المؤسسات الأهلية كفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية	0.863(**)	أداء المؤسسات الأهلية كفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية

يبين جدول (16) ما يلي:

- إن معامل الارتباط بصورة عامة بين أداء المؤسسات الأهلية وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية يساوي 0.863 وأن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدالة 0.05. وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05) بين أداء المؤسسات الأهلية وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 كـ α) بين أداء المؤسسات الأهلية وتتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كلا من المتغيرين مقاسا بمقاييس ترتيبية.

جدول رقم (17):  
معامل الارتباط

معامل مستوى الدالة	معامل مستوى الدالة سبيرمان	المحور
اداء المؤسسات الأهلية وتتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية	0.765(**)	اداء المؤسسات الأهلية وتتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية

يبين جدول (17) ما يلي :

- إن معامل الارتباط بصورة عامة بين أداء المؤسسات الأهلية وتتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية يساوي 0.765 وأن القيمة الاحتمالية 0.000

أشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة بلغت (78.9675%). وهو مستوى بدرجة موافق.

### اختبار الفرضيات:

#### أولاً: الفرضيات النوعية الأولى:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 كـ α) بين أداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية.  
وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كلا من المتغيرين مقاسا بمقاييس ترتيبية.

جدول رقم (15):  
معامل الارتباط

معامل مستوى الدالة	معامل مستوى الدالة سبيرمان	المحور
اداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية	0.771 (*)	اداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية

يبين جدول (15) ما يلي :

- إن معامل الارتباط بصورة عامة بين أداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية يساوي 0.771 . وأن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدالة 0.05

وهذا يدل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05) بين أداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية.

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 كـ α) بين أداء المؤسسات الأهلية وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية.

- يتتوفر لدى وزارة الداخلية سلطة تمكنها من الرقابة على أداء المؤسسات الأهلية بوزن نسبي بلغ (86%).
- تبين أن الكفاءات الإدارية والفنية بلغت (77.334) وجاءت النتائج كالتالي :

  - تقوم الوزارة بعمل حواجز لرفع كفاءة الموظفين العاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية بوزن نسبي بلغ (63.33%).
  - يتم عقد دورات من قبل وزارة الداخلية للموظفين بغرض رفع كفاءة الموظفين وتحسين قدرتهم على التعامل في الأعمال الرقابية على المؤسسات الأهلية بوزن نسبي بلغ (80%).
  - يمتلك موظفو الرقابة في الوزارة القدرة الكافية على التدقيق على أداء المؤسسات الأهلية، واكتشاف المخالفات عند حدوثها بوزن نسبي بلغ (80%).

- تبين أن أدوات وأساليب الرقابة الحديثة بلغت (75.6%) وجاءت النتائج كالتالي :

  - توفر الوزارة للمراقبين كل ما يلزمهم من أدوات وأساليب رقابية حديثة لكي يقوموا بعملهم على أكمل وجه بوزن نسبي بلغ (68.67%).
  - يتبادل موظفو الوزارة المراقبون على المؤسسات الأهلية الخبرات وأساليب الرقابية الحديثة فيما بينهم بوزن نسبي بلغ (71.33%).
  - يستخدم المراقبون في الوزارة الحاسوب الآلي والبرامج المحسوبة أثناء قيامهم بالرقابة على المؤسسات الأهلية بوزن نسبي بلغ (77.33%).

- تبين أن الاستقلالية بلغت (77.202%) وجاءت النتائج كالتالي :

  - لا يؤثر معرفة المراقبين بالمؤسسات الأهلية على قراراتهم أثناء قيامهم بالرقابة عليها بوزن نسبي بلغ (78.67%).
  - يمتلك المراقبون السلطة التي تمكنهم من تقديم آرائهم ونتائج الرقابة، بدون خوف من إبداء آرائهم بوزن نسبي بلغ (76.67%).
  - لا يكون لأى جهة خارجية الحق في التدخل في عمل المراقبين والتأثير عليهم بوزن نسبي بلغ (76.67%).
  - تبين أيضاً:
  - وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) كـ (α) بين أداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية.

وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أداء المؤسسات الأهلية، وتتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 كـ (α) بين أداء المؤسسات الأهلية وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية.

وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كلاماً من المتغيرين مقاساً بمقاييس ترتيبية.

جدول رقم (18):  
معامل الارتباط

المحور	معامل	مستوى
أداء المؤسسات الأهلية وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية	سبيرمان	الدلالة
0.000	0.690	

يبين جدول (18) ما يلى :

- إن معامل الارتباط بصورة عامة بين أداء المؤسسات الأهلية وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية يساوى 0.690 وأن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05. وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أداء المؤسسات الأهلية وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية.

## النتائج والتوصيات:

### أولاً/ النتائج

بناءً على ما تقدم ظهرت النتائج التالية:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة بلغت (78.9675%) وهو مستوى بدرجة موافق. تبين أن التشريعات والقوانين الرقابية بلغت (85.734%) وجاءت النتائج كالتالي:

- توجد قوانين تعطي الحق للوزارة باتخاذ العقوبات الخاصة بحق المخالفين من المؤسسات الأهلية في حال عدم استجابتهم لاستفسارات موظفي الوزارة بوزن نسبي بلغ (83.33%).

- التشريعات والقوانين الرقابية المفروضة من قبل وزارة الداخلية واضحة، وسهلة التطبيق بوزن نسبي بلغ (84.67%).

3. حميدان، عثمان. (أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة على أداء دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن). دراسة ميدانية. (جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن. 2015).
4. الدوسري، مبارك. (تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت). (جامعة الشرق الأوسط، الكويت. كلية الأعمال. 2011).
5. ذكري، محمود. (مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة). الندوة الأولى حول ديوان المحاسبة (الواقع والآفاق). (ليبيا. جامعة طرابلس. كلية الاقتصاد والتجارة. جامعة طرابلس. 2013).
6. السيد، جابر عوض. وعبد الموجود، أبو الحسن. (الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية). (الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث بدون طبعة. 2003)، ص 178 ...
7. شرف، جهاد محمد. (أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية). دراسة ميدانية. المؤسسات الأهلية في قطاع غزة. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. (2005).
8. الشیخ سالم، فؤاد، ومخامرہ، محسن، والدهان، امیمة، ورمضان، زياد. (المفاهیم الإداریة المحدثة). (الأردن، مركز الكتب الاردنی. 2009).
9. الصحن، محمد فريد، وآخرون. (مبادئ الإدارة). (الدار الجامعية. 2002).
10. كشك، محمد بهجت جاد الله. (المنظمات وأسس إدارتها). (الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث. الطبعة الأولى. 2003)، ص 283.
11. الكفراوي، عوف. (الرقابة المالية: بين النظرية والتطبيق). (الإسكندرية مطبعة الانتصار. 2000).
12. اللوزي، موسى. (التنمية الإدارية). (الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. 2002)
13. مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية. تعزيز دور المجتمع المدني في الصمود، ورقة عمل. ابحاث ودراسات. عدد(23). [www.Ngoce.org/content/rs2723](http://www.Ngoce.org/content/rs2723). 2003

### ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Baccasam, V.P., (Continuous Monitoring of Application Risk), IIA, Vol6. [www.Theiie.org](http://www.Theiie.org), (2003).
2. Druker, Peter. F, Management: Tasks Responsibilities, Practice, (New York, Harper Colophon Books, 2005).
3. Kayrak, M. (2008) (Evolving challenges for supreme audit institutions in struggling with corruption), Journal of Financial Crime, Vol. 15 Iss: 1, pp.60 - 70

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\leq 0.05$  بين أداء المؤسسات الأهلية وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\leq 0.05$  بين أداء المؤسسات الأهلية وتتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\leq 0.05$  بين أداء المؤسسات الأهلية وتتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية.

### ثانياً/ التوصيات :

بناءً على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تقديم حواجز للعاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية لتحفيزهم على الارتقاء بمستوى أدائهم.
- عقد دورات من قبل وزارة الداخلية للموظفين، بغرض رفع كفاءة الموظفين وتحسين قدرتهم على التعامل في الأعمال الرقابية على المؤسسات الأهلية.
- نوصي بتوفير كل ما يلزمهم من أدوات وأساليب رقابية حديثة لكي يقوموا بعملهم على أكمل وجه.
- إعطاء الصلاحيات للمراقبين لكيتمكنهم من تقديم آرائهم وتنتائج الرقابة، بدون خوف من إبداء آرائهم.
- ضرورة المواءمة بين التشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية والكافئات الإدارية والفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية. وتتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة. وتتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية وبين الأداء العام للمؤسسات الأهلية.

### المصادر والمراجع:

#### أولاً- المراجع العربية:

1. بصدقوق، فاطمة الزهراء، وعطاب، حميدة (2010): (أثر الرقابة الإدارية على الأداء الوظيفي). دراسة حالة الأستاذ الجامعي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير الجزائري.
2. حرب، بيار زهانی، (مدخل إلى إدارة الأعمال). (عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة، الطبعة الأولى 2000)، ص 129.